

ادارة مخاطر معدل الفائدة

تعد الصناعة المصرفية من أكثر الصناعات تعرضاً للمخاطر لا سيما في وقتنا الحاضر حيث تعاظمت هذه المخاطر وتغيرت طبيعتها في ظل تطورات التحرير المالي ومستحدثات العمل المصرفي وتنامي استخدام أدوات مالية جديدة ساعد على خلقها التقدم التكنولوجي في الصناعة المصرفية. ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل المصرفي. ونخص بالذكر مخاطر أسعار الفائدة من أجل وضع الاجراءات الرقابية الالزمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة بما يخدم اهداف البنك. وتوجد مخاطر أسعار الفائدة في الموجودات التي تحمل فائدة، مثل القرض أو السندي، وذلك بسبب إمكانية حدوث تغيير في قيمة الأصل نتيجة لتقلبات أسعار الفائدة، فإدارة المخاطر هي التي تقوم باتباع السياسات الالزمة واخذ التدابير التي تمكّنها من السيطرة على أسعار سعر الفائدة، ومن هذه السياسات والتدابير هي مراجعة مخاطر سعر الفائدة، والحدود القصوى الملائمة لتحمل المخاطر، والنظم الكافية لادارة المخاطر، والنظم المتكاملة لرصد مخاطر سعر الفائدة، واليات المراقبة الداخلية الفاعلة، وادارة مخاطر سعر الفائدة،

أما عن **تعريف سعر الفائدة**، هو السعر الذي يدفعه البنك المركزي على إيداعات البنوك التجارية سواء أكان استثماراً لمدة ليلة واحدة أم لمدة شهر أو أكثر، ورفع الفائدة يعني كبح عمليات الاقتراض وبالتالي تقليل نسبة السيولة في السوق مما يؤدي إلى خفض نسبة التضخم.

مفهوم مخاطر سعر الفائدة

تعرف مخاطر سعر الفائدة بأنها قابلية تباين في العائد النتاج عن حوث تغيرات في مستوى أسعار الفائدة في السوق بصورة عامة، وتميل كل أسعار الفائدة السوقية الى الارتفاع او الانخفاض على المدى الطويل. وان مخاطر أسعار الفائدة هي احتمال حدوث خسائر في الاستثمار نتيجة لتغير أسعار الفائدة. إذا ارتفعت أسعار الفائدة ، على سبيل المثال ، فإن قيمة السندات أو غيرها من الاستثمارات ذات الدخل الثابت سوف تنخفض. ... وهذا يعني أن سعر السوق للسندات الحالية ينخفض لتعويض الأسعار الأكثر جاذبية لإصدارات السندات الجديدة، ونجد ان هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة وسعر السندي، فعندما يرتفع سعر الفائدة ، ينخفض سعر السندي.

كيف تخفف من مخاطر سعر الفائدة

يمكن التخفيف من مخاطر أسعار الفائدة بما يلي:

١- التنويع هو أسلوب لتصنيص موارد المحفظة أو رأس المال لمجموعة متنوعة من الاستثمارات ، والهدف من التنويع هو التخفيف من الخسائر.

إذا كان حامل السندات خائفاً من مخاطر أسعار الفائدة التي يمكن أن تؤثر سلباً على قيمة محفظته ، فيمكنه تنويع محفظته الحالية عن طريق إضافة الأوراق المالية التي تكون قيمتها أقل عرضة لتقلبات أسعار الفائدة (على سبيل المثال ، حقوق الملكية). إذا كان لدى المستثمر محفظة "سندات فقط" ، فيمكنه تنويع المحفظة من خلال تضمين مزيج من السندات قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

٢ - ترتيبات التحوط تشير ترتيبات التحوط إلى استثمار يهدف إلى تقليل مستوى المخاطر المستقبلية في حالة حدوث حركة عكسية في أسعار الأصل، ويوفر التحوط نوعاً من التغطية التأمينية للحماية من الخسائر الناتجة عن الاستثمار. مكن أيضاً تخفيف مخاطر أسعار الفائدة من خلال استراتيجيات التحوط المختلفة. تتضمن هذه الاستراتيجيات بشكل عام شراء أنواع مختلفة من السندات.

أهمية سعر الفائدة

يشغل سعر الفائدة دوراً كبيراً في الشاطئ الاقتصادي ويعد من اهم المؤشرات التي تستخدم لتحليل 2 حركة واتجاه الاقتصاد الكلي، وفيما يأتي مجموعة من النقاط التي توضح أهمية سعر الفائدة

١- أهمية سعر الفائدة على مستوى الأفراد: يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى ظهور عوائق عند بعض الأفراد وخاصة الذين يريدون شراء السيارات أو العقارات أو غيرها من أنواع الأصول، لأن زيادة سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة

تكلفة التمويل المالي، ولكن قد يكون هذا الارتفاع مشجعاً لأفراد آخرين وتحديداً أولئك الذين يهتمون بتحقيق دخل أعلى.

٢- أهمية سعر الفائدة على المستوى العام: يساهم سعر الفائدة بالتأثير في القطاع الاقتصادي بشكل كامل من خلال تحقيق الأمور الآتية، بشكل كامل السعي إلى استقطاب الأدخار من الوحدات المالية الفائضة بهدف إدخالها ضمن وحدات العجز لتحقيق النمو الاقتصادي ضمن تحقيق توازن كمية النقود المعروضة مع كمية النقود المطلوبة، الاهتمام بالتأثير في كل من حجم الاستثمار والادخار لأنهما من الأدوات المهمة في السياسة النقدية، السعي إلى التأثير في التدفقات المالية الدولية حيث يُشجع ارتفاع سعر الفائدة بدولة ما إلى انتقال المال لها والعكس صحيح.

أنواع أسعار الفائدة

نظراً لعدم التوافق على تحديد مفهوم موحد لسعر الفائدة ظهرت أنواع متعددة بتعدد المفاهيم التي ظهرت، إذ إن الواقع العملي يشير إلى وجود أكثر من سعر فائدة في الأسواق المالية، وفي أي وقت من الأوقات، وأن هذا الاختلاف فيما بين أسعار الفائدة هو نتاج لعوامل عده، أهمها أجل الاستحقاق، درجة المخاطرة، الضرائب ودرجة السيولة، و يمكن بيان أنواع أسعار الفائدة كما يأتي:

١- أسعار الفائدة الحقيقة والاسمية - : إن سعر الفائدة الاسمي هو الذي تحدده السلطة النقدية الممثلة بالبنك المركزي و تختلف تسميته من بلد إلى آخر ويحدد له أنواع ثلاثة هي المعدل الأولي، والمعدل الثانوي، والمعدل الموسمي، فأما الأول يطبق البنك المركزي على المؤسسات ذات الأداء المالي الجيد في حين يطبق الثاني على المؤسسات الأقل جدارة مالية من الأولى أما الثالث فيطبق على المؤسسات المالية الصغيرة ولعل التمييز بين سعر الفائدة الحقيقي وسعر الفائدة الإسمى على قدر كبير من الأهمية لأن العامل المؤثر في قرارات الدائنين والمدينين هو العائد الحقيقي من الاستثمار والاقراض والتكلفة الحقيقة نظير الاقتراض بالنسبة للمدينين. إن الفائدة التي تعود على المودع أو التي يحصل عليها الدائن عادة ما يتم تحصيلها في المستقبل أي عند حلول الأجل، من هنا فإن المودع يتنازل عن أمواله في الحاضر للحصول على الفائدة في المستقبل.

٢- أسعار الفائدة قصيرة الاجل وطويلة الاجل - : هناك اختلاف بين أسعار الفائدة وفقاً لأجل استحقاقها فهناك أسعار الفائدة الخاصة بالسندات ذات آجال الاستحقاق المتنوعة، كما ان هناك أسعار الفائدة الخاصة بسندات الخزينة ذات (٩٠ يوماً) وسندات الخزينة ذات العام الواحد ذات آجل (٣٠ عاماً). ويشير مصطلح هيكل اسعار الفائدة الى اجل الاستحقاق الخاصة بهذه السندات وباجال مختلفة ، فهنا قروض ، للتمويل ذات الليلة الواحدة والتي يكون استحقاقها ل يوم واحد، كذلك هنالك بعض السندات النادرة ذات الاستحقاق الذي يفوق آجل (٩٠ يوماً)، بينما هنالك سندات الخزينة ذات آجل (٩٠ يوماً) والأوراق التجارية ذات آجل (٩ أشهر) وسندات الحكومة ذات آجل (٣٠ عاماً) وهكذا، والمقرض عاماً الذي يريد أن يقرض اموالاً لفتره زمنية تتراوح ما بين يوم واحد و (٣ عاماً) يجب أن يكون قادراً على إيجاد سندات تسمح له بالعمل وفق هذه المدة.

العوامل المحددة لسعر الفائدة

ان أسعار الفائدة لا تتحدد بشكل تلقائي وإنما تتحدد وفق السياسة النقدية التي يتبعها البلد، اذ تعمل البنوك المركزية على تحديد مستوى معين للفائدة مع الاخذ بنظر الاعتبار معدلات التضخم المتوقعة ، ولتوجيهه هذه الأسعار في الاتجاه الصحيح تعتمد البنوك المركزية عادة على العديد من المتغيرات لتحقيق هذا الهدف ، لذا فان العوامل الأساسية التي تحدد مستوى معدلات الفائدة هي الآتي:-

١- تجهيز الأموال من المدخرين بكل اصنافهم.

٢- الطلب على الأموال من الشركات لتمويل الاستثمارات المختلفة.

٣- صافي عرض الحكومة من الأموال والطلب عليها

ويتمثل الخطر سعر الفائدة بالتكلفة التي تتحملها المؤسسة المالية والتي تفوق العائد من الاستثمار في الموجودات، فالمؤسسات المالية تحقق أرباحها من الأجرور التي تتقاضاها لقاء الخدمات التي تقدمها، ومن الفرق بين سعر الفائدة الذي تحصل عليه من المقترض وسعر الفائدة الذي تمنحه للمودعين، هذا الفرق بين سعر الفائدة يطلق عليه الهامش Spread وهو يشكل المبلغ الذي تغطي به المؤسسات المالية نفقاتها وما يتبقى يمثل الربح، فأي تذبذب او تغير في هذا الهامش يشكل خطاً على المؤسسة المالية يطلق عليه خطر سعر الفائدة.

العوامل المؤثرة في سعر الفائدة

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة في سعر الفائدة الى قسمين الأول هي العوامل المباشرة والآخر العوامل غير المباشرة ويمكن بيان ذلك بشيء من التفصيل وكما يأتي ١- العوامل المباشرة:- وتنلخص هذه العوامل بما يلي:-

اولا: العوامل المباشرة:- وتنلخص بما يلي:-

أ- السياسة النقدية: تؤثر السياسة النقدية المتبعة في أي بلد على عرض النقد (العملة في التداول) وكذلك على الودائع تحت الطلب من خلال ممارسة السلطة النقدية لدورها في تحديد حجم النقود في الاقتصاد، اذ ان زيادة المعروض النقدي تؤدي الى انخفاض أسعار الفائدة واحتمال ارتفاع معدلات التضخم والعكس بالعكس.

ب- مستوى النشاط الاقتصادي: يتأثر هيكل أسعار الفائدة بمستوى النشاط الاقتصادي، اذ ان ارتفاع وتيرة النمو في الاقتصاد يعني زيادة الطلب على الأموال ومن ثم ارتفاع أسعار الفائدة لاسيما عندما يرافق ذلك ارتفاع معدلات التضخم وتوسيع عرض النقد الناتج عن اتباع سياسة نقدية توسعية وبالعكس.

ثانيا: العوامل غير المباشرة: وتمثل بما يلي:-

أ- عامل التوقعات: تتأثر أسعار الفائدة بتوقعات المستثمرين التي تتأثر بمعدلات التضخم المتوقعة.

ب- تفضيل السيولة: اذا كانت الأوراق المالية الطويلة الاجل تحقق عائدًا اكبر من الأوراق المالية القصيرة الاجل فان ذلك يؤثر في أسعار الفائدة.

ت- تجزئة السوق :- ان كل من المقرضين والمقرضين له اجل استحقاق مفضل لديه اي ان شكل منحنى الناتج يعتمد على ظروف العرض والطلب في الأسواق الطويلة والقصيرة الاجل.